CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/COP/7/20/Add.1
30 November 2003

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة
بالتنوع البيولوجي

مؤتمر الأطراف في الاتفاقية
المتعلقة بالتنوع البيولوجي
الاجتماع السابع
كوالالمبور، ٩-٢٠ و ٢٧ فبراير ٢٠٠٤
البند ٢٦ من جدول الأعمال المؤقت *

متابعة نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، وبرنامج العمل متعدد السنوات لمؤتمر الأطراف حتى عام ٢٠١٠، والخطة الاستراتيجية للاتفاقية وعمليات الاتفاقية

برنامج عمل الاتفاقية والغايات الإنمائية للألفية

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا — مقدمـــة

١- في قراره ٦/٢٦، اعتمد مؤتمر الأطراف خطة استراتيجية للاتفاقية تشتمل على هدف مفاده " أن يتحقق بحلول عام ٢٠١٠ تخفيض محسوس للمعدل الحالي للخسارة في التنوع البيولوجي على كل من الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وذلك كإسهام في التخفيف من وطأة الفقر وصون جميع أشكال الحياة على الأرض ". وصادقت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة على هذا الهدف الذي اعترف أيضا بالدور الرئيسي للتنوع البيولوجي في القضاء على الفقر.

٢- وفي توصيته ١ (ب) (UNEP/CBD/COP/7/5 المرفق)، أقر الاجتماع بين الدورات بشأن البرنامج متعدد السنوات لمؤتمر الأطراف، بأن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي هي الأداة الرئيسية لإدماج القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في جدول أعمال الألفية للتنمية، وطلب الى الأمين التنفيذي أن يعد تقريرا عن أهمية الغايات الإنمائية للألفية لبرامج العمل بموجب الاتفاقية، وأن يتبيّن ويبرز الطرائق التي يمكن لحفظ التنوع

* UNEP/CBD/COP/7/1 and Corr.1.

لدواعـــي الاقتصـــاد فـــي النفقات طبع عدد محدود من هذه الوثيقة ويرجى من المندوبين التفضل باصطحاب نسخهم إلى الاجتماعات وعدم طلب نسخ إضافية

البيولوجي واستخدامه المستدام أن يسهل بها بلوغ هذه الغايات؛ وأن يحدد المنهجيات التي تكفل أن تحقيق هذه الغايات بشكل يتمشى مع أهداف الاتفاقية. وفي اجتماعها التاسع، قدمت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والغايات والتقنية والتكنولوجية أيضا توصيات بخصوص الروابط بين هدف عام ٢٠١٠ والأهداف الإنمائية للألفية (UNEP/CBD/7/4 المرفق ١، التوصية ١٣/٩، الفقرة ١) التي أدمجت في المقرر المقترح في الفقرة ٦٣ أدناه.

٣- استجابة لطلب الاجتماع بين الدورات، قام الأمين التنفيذي، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باستكشاف العلاقات بين الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وبرامج عملها، والغايات الإنمائية للألفية.

٤- تتناول هذه المذكرة بالبحث أيضا الطرائق والسبل لاستعمال برنامج عمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي للتعاون مع مبادرة WEHAB للأمين العام (الماء، الطاقة، الصحة، الزراعة والتنوع البيولوجي) (التوصية ٤، الفقرة ٣ الصادرة عن الاجتماع بين الدورات)، منذ أن أدمجت هذه المبادرة في العمل الرامي للنهوض بالغايات الإنمائية للألفية وغيرها من أنشطة المتابعة للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

٥- أجري تحليل للروابط بين برامج عمل الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية لكل واحد من المجالات المواضيعية والمسائل التي تشمل عدة قطاعات. واستخدم في هذا التحليل مصفوفة للروابط الفعلية أو المحتملة بين (١) مجال الموضوع ذاته (مثل التنوع البيولوجي للغايات) والغايات الإنمائية للألفية و (٢) الروابط بين برنامج العمل المواضيعي الفعلي (أو المسألة التي تشمل عدة قطاعات) والغايات الإنمائية للألفية. ومن شأن المقارنة بين هذين المنهجين أن تسهل التحليل لمعرفة بؤر التعارض المحتمل (حسب مجال الموضوع) ويساعد على تعريف أوجه التناقض أو الفجوات في برامج العمل. وكانت هذه عملية عويصة بسبب العلاقات المعقدة ليس بين مجالات الموضوعات والغايات الإنمائية للتنمية فحسب، بل أيضا بسبب الروابط المركبة فيها بين المجالات الموضوعية ذاتها. (فزيادة الإنتاج الزراعي، مثلا، ربما كان لها تأثير على التنوع البيولوجي للغابات أو المياه الداخلية).

٦- نتج عن ذلك دراسة مسهبة وفيض من المعلومات المفيدة. وينوي الأمين التنفيذي نشر الدراسة الكاملة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كمساهمة في زيادة الإدراك بأهمية التنوع البيولوجي للغايات الإنمائية للألفية ودور اتفاقية التنوع البيولوجي، تمشيا مع التوصية ١٤/٩، الفقرة ١، الصادرة عن الهيئة الفرعية المعنية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وسوف تتاح النتائج على موقع الاتفاقية على الانترنت، ومن خلال آلية غرفة تبادل المعلومات، وبزيادة التوعية من خلال آليات أخرى مناسبة. وسوف يقدم ملخص مؤقت لهذه النتائج الى مؤتمر الأطراف كوثيقة إعلامية.

٧- تقدم هذه المذكرة ملخصا للأنشطة والاستنتاجات. وهي تركز بصفة خاصة على آثار برنامج العمل والأنشطة اللازمة لتعزيز الروابط بين اتفاقية التنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية. وبصفة عامة، أدت الدراسة الى استنتاجات مشتركة بين المجالات المواضيعية والمسائل التي تشمل عدة قطاعات في برنامج العمل.

ثانيا - خلفية

٨- أقرت القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة بأهمية دور التنوع البيولوجي للتنمية المستدامة. فالتنوع البيولوجي مورد يستخدم بصورة مباشرة في الوقت الحاضر (كما نراه مثلا في الأطعمة التي نتناولها، أو المنتجات الحيوانية والنباتية التي نعتمد عليها مثل الأخشاب). والتنوع البيولوجي له قيمة مباشرة بالنسبة للمستقبل (في زيادة انتاج الأغذية، على سبيل المثال، أو كمصدر لعقاقير جديدة). وهو مهم بصورة مباشرة أيضا (الآن ومستقبلا) من خلال توفير خدمات النظام الايكولوجي الجوهرية (مثل اعادة تدوير المواد المغذية الضرورية للزراعة، والحفاظ على التوازن الطبيعي للمياه ... الخ)، وهو مهم من الوجهة الثقافية والاجتماعية والجمالية. فالتنمية المستدامة، في حد ذاتها، تتطلب أن تتمكن الأجيال القادمة من الانتفاع بالموارد بنفس الطريقة التي ننتفع نحن الآن بها.

٩- وربما كان ضياع التنوع البيولوجي، في حقيقة الأمر، أفضل مؤشر للتنمية غير المستدامة. وهذه العلاقات معروفة جيدا لدى معظم المتخصصين، ونسبة كبيرة من غير المتخصصين وعامة الناس. كما أن حفظ التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة يسيران يدا في يد، ولكن ذلك لا يضمن بالتأكيد أن الأنشطة التي تنفذ تحت شعار الاستدامة تحقق هذا الهدف فعلا. فالتوافق بين الاستدامة والتنمية يتطلب تحليل روابط غالبا ما تكون معقدة بين الأهداف والأنشطة والأسباب والتأثيرات، وهي غالبا ما تقدم بدائل سياسية صعبة. وضمن هذه العملية، يصبح مصير التنوع البيولوجي والبيئة الأوسع في الميزان، ومعهما التنمية المستدامة نفسها. غير أن التنوع البيولوجي والبيئة يمثلان أيضا منصة مشتركة يمكن عليها تنظيم المناقشة حول السياسات – فتصبح مقياسا لمقارنة بدائل السياسات.

١٠- ان القلق بشأن الضياع السريع للتنوع البيولوجي، والحاجة الى حفظه لتحقيق التنمية المستدامة، كان القوة الدافعة وراء إعداد اتفاقية التنوع البيولوجي ذاتها. فهي تجسد المبادئ لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وتقاسم منافع التنوع الجيني، وتجسد الآليات لتحقيق هذه الأغراض. والواقع أن جانبي "الاستخدام المستدام" و "تقاسم المنافع" في الاتفاقية يكسبانها هذه الأهمية المباشرة بالنسبة للغايات الإنمائية للألفية. وفوق كل شيء، فان اتفاقية التنوع البيولوجي تتعلق بالتنوع البيولوجي باعتباره أحد الأصول التي تمتلكها الشعوب.

١١- في سبتمبر ٢٠٠٠، اتفق قادة العالم في قمة الألفية للأمم المتحدة على مجموعة من الغايات والأهداف الموقوتة والقابلة للقياس من أجل مكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة. والواقع أن الغايات الإنمائية للألفية هذه تركز جهود المجتمع العالمي بغية تحقيق تحسينات مهمة ويمكن قياسها في حياة الشعوب بحلول عام ٢٠١٥. وهي تضع علامة لقياس النتائج، ليس للبلدان النامية فحسب بل أيضا للبلدان الغنية التي تساعد على تمويل برامج التنمية وللمؤسسات المتعددة الأطراف والثنائية التي تنفذها. وتحتل الغايات الإنمائية للألفية الآن مكانا مركزيا في جدول الأعمال العالمي، وتوفر إطارا لمنظومة الأمم المتحدة برمتها لتعمل على نحو متجانس لبلوغ غاية مشتركة.

١٢- أدمـــج بـــالفعل هدف ٢٠١٠ للقمة العالمية، وأهداف الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات في برامج عمل الاتفاقية (UNEP/CBD/SBSTTA/9/14/Add.1).

١٣- وتمـــثل اتفاقية التنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية مبادرتين بالغتي الأهمية للمجتمع العالمي في مجال التنمية. والسؤال هو ما إذا كانت هاتان المبادرتان متوافقتين أو هل يوجد تعارض بين الأنشطة اللازمة من أجل بلوغ الغايات الإنمائية للألفية وحفظ التنوع البيولوجي. وكيف يسهم التنوع البيولوجي في التخفيف من وطأة الفقـــر؟ وهـــل تحقق برامج عمل المبادرتين الدرجة المثلى من تضافر الجهود المتاحة؟ ان الأمين التنفيذي يقوم حاليا ببحث هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة المهمة. والاستنتاج الأولي هو أن المبادئ التي تجسدها اتفاقية التنوع البيولوجـــي والغايات الإنمائية للألفية تساند بعضها البعض. ومع ذلك، وكما هو الحال دائما، فإن الأخطار تكمن في التنفيذ.

ثالثا — عرض عام للغايات الإنمائية للألفية وعملية تنفيذها

١٤- تتكون الغايات الإنمائية للألفية من ثماني غايات، وهي متضمنة في المرفق بهذه المذكرة، وترمي الغايات السبع الأولى إلى تخفيض حدة الفقر في كافة أشكاله، وهي تعزز بعضها البعض. وبناء عليه، فإن الغاية الأولى ("القضاء على الفقر المدقع والجوع") تشكل إذا جاز القول، مظلة تندرج تحتها بقية الغايات، ولها أهمية خاصة لاتفاقية التنوع البيولوجي، كذلك الغاية السابعة التي تكتسب أهمية خاصة للاتفاقية (" كفالة الاستدامة البيئية "). أما الغاية الثامنة – " إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية " – فهي تتناول وسائل بلوغ الغايات السبع الأولى. أما الأهداف التي تتفرع من الغايات، فلكل منها مؤشر يستعمل لقياس التقدم المحرز في تنفيذه.

١٥- تتألف استراتيجية الأمم المتحدة لتنفيذ الغايات الإنمائية للألفية من أربعة عناصر مرتبطة الواحدة ببعضها البعض:

(أ) *مشروع الألفية*، وهو عبارة عن مبادرة مدتها ثلاث سنوات، ومن المقرر أن تنتهي في ٣٠ يونيه ٢٠٠٥، حين تقدم توصياتها النهائية الى الأمين العام. وهي تحلل بدائل السياسات وتعد حاليا خطة تنفيذ لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية. وتهدف إلى تحديد أفضل الاستراتيجيات لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية، وتسعى الى تحديد الأولويات التشغيلية والوسائل التنظيمية للتنفيذ، وهيكل التمويل اللازم لتحقيقها. وهناك عشرة من أفرقة المهام التي تركز على مواضيع معينة وتقوم بمعظم أعمال البحث. وتضم هذه الأفرقة ممثلين من الأوساط الأكاديمية، والقطاعين العام والخاص، ومنظمات المجتمع المدني، ووكالات الأمم المتحدة، ويأتي غالبية المشتركين من خارج منظومة الأمم المتحدة، ويعتبر أعضاء كل فريق، الذين يتراوح عددهم بين ١٥ و ٢٠ عضوا من الرواد العالميين في مجال تخصصهم وتم اختيارهم على أساس خبرتهم التقنية وتجاربهم العملية.

(ب) *حملة الألفية*، وهي تقوم بتعبئة المساندة لتنفيذ الغايات الإنمائية للألفية بين البلدان المتقدمة والنامية.

(ج) *الرصد على المستوى القطري للتقدم نحو بلوغ الغايات الإنمائية للألفية*، ويتم ذلك بقيادة الأمم المتحدة وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والآلية الرئيسية للرصد هي التقارير الوطنية الخاصة بالغايات الإنمائية للألفية، والغرض من هذه التقارير مساعدة البلدان على زيادة التوعية العامة؛ والتشجيع على الدراسة والبحث والنقاش حول تحديات التنمية الكبرى؛ وتشكيل تحالفات أقوى؛ وتجديد الالتزام السياسي؛ ومساعدة البلدان الفقيرة والمانحين على إنشاء شراكات أعمق وأفضل تمويلا وأكثر ثقة، تلك الشراكات التي ستكون لازمة لتحقيق النجاح. ونظرة سريعة الى التقارير بشأن الغايات الإنمائية للألفية تشير الى حدوث تقدم نحو المساعدة في تركيز النقاش الوطني حول أولويات إنمائية محددة، وهذا بدوره سيكون حافزا على العمل – في مجالات إصلاحات السياسات، والتغير المؤسسي، وتخصيص الموارد. وهي تقوم على أساس التقارير القائمة حاليا – مثل تقارير التقييم القطري المشتركة، وتقارير استراتيجيات خفض الفقر، أو تقارير التنمية البشرية الوطنية – من أجل التقليل من عبء إعداد التقارير على البلد. وكانت الاستجابات لهذه التقارير مشجعة، ويتمثل الهدف الآن في إعداد تقرير واحد على الأقل لكل بلد بنهاية عام ٢٠٠٤ عن الغايات الإنمائية للألفية.

(د) *الأنشطة التشغيلية على المستوى القطري*، وهذه تنسق عبر الوكالات من خلال المجموعة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة، التي تساعد البلدان على تنفيذ السياسات الضرورية لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية.

رابعا – الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

١٦- للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي ثلاثة أهداف:

(أ) حفظ التنوع البيولوجي؛

(ب) الاستعمال المستدام لمكونات التنوع البيولوجي؛

(ج) تقاسم المنافع الناشئة عن الاستعمال التجاري للموارد الجينية بشكل عادل ومنصف.

١٧- تتناول الاتفاقية قضية حيوية بالنسبة لمستقبل البشرية، وهي تمثل علامة على الطريق في القانون الدولي. فهي تقر لأول مرة أن صيانة التنوع البيولوجي تعتبر " اهتماما مشتركا للبشرية "، وأنها جزء لا يتجزأ من عملية التنمية. وتقر أيضا بالعلاقة بين التنوع البيولوجي والتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر. وتقول ديباجة الاتفاقية أن صيانة التنوع البيولوجي واستخدامه على نحو قابل للاستمرار لهما أهمية فائقة بالنسبة لتلبية الاحتياجات من الأغذية والصحة والاحتياجات الأخرى لسكان العالم المتزايدين. وتغطي الاتفاقية جميع النظم الايكولوجية، والأنواع، والموارد الجينية، وتربط جهود الحفظ التقليدية بالهدف الاقتصادي المتمثل في استعمال الموارد البيولوجية بشكل مستدام. وهي تحدد مبادئ التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استعمال الموارد الجينية، ولا سيما الموارد الموجهة للاستعمال التجاري. وهي تغطي أيضا مجال التكنولوجيا الآخذ في الاتساع، إذ تعالج تطوير ونقل التكنولوجيا وتقاسم منافعها، والسلامة الأحيائية. والمهم أن الاتفاقية ملزمة قانونيا، فالبلدان التي تنضم إليها ملزمة بتنفيذ أحكامها. وهي تذكّر صانعي القرارات بأن الموارد الطبيعية ليست بلا نهاية، وتحدد فلسفة جديدة للقرن الحادي والعشرين، ألا وهي فلسفة الاستخدام المستدام. وبينما كانت جهود الحفظ

في السابق موجهة إلى حماية أنواع وموائل معينة، فان الاتفاقية تعترف بأن النظم الايكولوجية والأنواع والجينات يجب أن تستعمل لصالح البشر. غير أن هذا يجب أن يتم بطريقة وبمعدل لا يقودان إلي تردى التنوع البيولوجي على المدى الطويل. ومن ناحية الجوهر، يتمثل غرض ومقصد الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي في التشجيع على التنمية المستدامة ودعمها.

١٨- تنص الخطة الاستراتيجية للاتفاقية؛ التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في مقرره ٦/٢٦ على ما يلي:

" إن التنوع البيولوجي يوفر سلعا وخدمات توطد التنمية المستدامة بطرائق كثيرة مسهما بذلك في تخفيف وطأة الفقر. ففي المقام الأول، يساند ذلك التنوع وظائف النظم الايكولوجية ذات القيمة الجوهرية للحياة على الأرض، مثل توفير المياه العذبة، وحفظ التربة واستقرار المناخ. وفي المقام الثاني، يوفر التنوع البيولوجي منتجات مثل الأغذية والأدوية والمواد اللازمة للصناعة. وأخيرا، يدخل التنوع البيولوجي في صميم قيم ثقافية عديدة. "

١٩- تتأكد هذه الرابطة أيضا في خطة التنفيذ للقمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة التي تنص على أن " إدارة قاعدة الموارد الطبيعية بشكل مستدام ومتكامل يعد ضروريا للتنمية المستدامة "، وتلاحظ أن " التنوع البيولوجي، الذي يلعب دورا حاسما في التنمية المستدامة الشاملة والقضاء على الفقر، يعد ضروريا لكوكبنا، وللرفاهية البشرية، ومعيشة الشعوب وسلامتهم الثقافية ". ثم تدعو الى العمل " من أجل تنفيذ الاتفاقية وأحكامها، بما في ذلك المتابعة النشطة لبرامج عملها وقراراتها من خلال برامج العمل الوطنية والإقليمية والعالمية، وخصوصا الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي، وتعزيز إدماجها في الاستراتيجيات المناسبة التي تشمل عدة قطاعات والبرامج والسياسات، بما فيها المتعلقة بالتنمية المستدامة والقضاء على الفقر ".

٢٠- من المقرر أن تنفذ الخطة الاستراتيجية، في المقام الأول، من خلال مختلف برامج العمل التي يعتمدها مؤتمر الأطراف. وتشمل برامج العمل المواضيعية ما يلي: التنوع البيولوجي البحري والساحلي، التنوع البيولوجي الزراعي، التنوع البيولوجي للغابات، التنوع البيولوجي للمياه الداخلية، التنوع البيولوجي للأراضي الجافة وشبه الرطبة، والتنوع البيولوجي للجبال. ومن المخطط وضع برنامج عمل بشأن التنوع البيولوجي للجزر خلال فترة السنتين القادمة. والجدير بالذكر أن كل برنامج مواضيعي يحدد: رؤية، ومبادئ أساسية ارشادية للعمل مستقبلا؛ ويحدد قضايا البحث الرئيسية؛ ويحدد المنتجات المحتملة؛ ويقترح جدولا زمنيا ووسائل لتحقيق هذه المنتجات.

٢١- وبجانب البرامج المواضيعية، هناك عدد من البنود الأخرى التي تعالج قضايا شاملة لعدة قطاعات ولها صلة بالمجالات المواضيعية. وهذه أساسا تتفق مع القضايا التي تتناولها الأحكام الجوهرية في الاتفاقية في المواد من ٦ الى ٢٠. ومثال ذلك أن العمل قد بدأ بشأن السلامة الأحيائية؛ والحصول على الموارد الجينية؛ والمعارف والابتكارات والممارسات التقليدية (المادة ٨(ي))؛ وحقوق الملكية الفكرية؛ والمؤشرات؛ والتصنيف؛ وتثقيف وتوعية عامة الناس؛ والحوافز؛ والأنواع الغريبة. والواقع أن بعض المبادرات التي تشمل عدة قطاعات تساند مباشرة العمل الجاري بشأن البرامج المواضيعية، مثل العمل بصدد المؤشرات. وتلعب القضايا التي تشمل عدة

قطاعات دورا مهما في تحقيق التجانس والاتساق في عمل الاتفاقية لأنها توفر الصلات الجوهرية فيما بين البرامج المواضيعية. وبالاضافة الى ذلك، تحتوي الاستراتيجية العالمية لحفظ النبات على أهداف استراتيجية تقدم إطارا لتنفيذ مختلف البرامج المواضيعية والشاملة لعدة قطاعات.

٢٢- وفي اجتماعه الثاني، اعتمد الأطراف نهج النظام الايكولوجي باعتباره الإطار الأساسي للتنفيذ، ووضع المبادئ والإرشاد التشغيلي لتطبيق نهج النظام الايكولوجي في اجتماعه الرابع. وكما يرد شرحه أدناه، يقدم نهج النظام الايكولوجي أداة بالغة القوة للتعامل مع الروابط المعقدة بين القطاعات والمواضيع، ويعزز اتخاذ القرارات استنادا إلى المعلومات.

خامسا - التنوع البيولوجي، والفقر، والتنمية المستدامة

٢٣- ان صون التنوع البيولوجي أمر حاسم لتحقيق التنمية المستدامة، والتخفيف من وطأة الفقر، وذلك لسببين عريضين: (١) الاستخدام المباشر الحالي للتنوع البيولوجي، وخصوصا مدى اعتماد المجتمعات الفقيرة عليه في الوقت الحاضر (وبالتالي، يمكن أن يسهم ضياعه في زيادة حدة الفقر، (٢) الاستخدام المحتمل له في التخفيف من وطأة الفقر والإسهام في أهداف التنمية.

٢٤- نظرا لأن التنوع البيولوجي مورد مهم للفقراء، فان تردى أحوال التنوع البيولوجي سيكون له أثر سلبي مباشر على سبل كسب معيشتهم. فصون التنوع البيولوجي إذن دعامة ضرورية لأي استراتيجية شاملة للقضاء على الفقر. ويجب لأي برنامج لخفض حدة الفقر أن يحافظ، أولا وقبل كل شيء، على موارد سبل كسب العيش الحالية لكي تتحقق مكاسب صافية.

٢٥- ويشكل التنوع البيولوجي بصورة مباشرة أساسا تقوم عليه فرص كسب العيشوفرص المستقبل لما يقرب من نصف سكان العالم، أي ثلاثة بلايين نسمة. فالنظم الايكولوجية والتنوع البيولوجي فيها توفر معظم احتياجات فقراء الريف من خشب الوقود والعلف ومواد البناء، الى الأطعمة، والأدوية ومياه الشرب. وفي النهاية، فان كل إنسان على وجه الأرض يعتمد على صحة النظم الايكولوجية للحفاظ على سلامة وتشغيل النظم التي تدعم بقاء الحياة على هذا الكوكب.

٢٦- الفقر أيضا يمكن أن يسهم في ضياع التنوع البيولوجي، مثله مثل النمو الاقتصادي. فبينما يكافح الفقراء للاستمرار على قيد الحياة، فهم يقومون في الغالب بالإفراط في استغلال التنوع البيولوجي، مما يهدد قدرته على الاستمرار. كما أن تأثيرات الفقر على ضياع التنوع البيولوجي تؤدي دوما الى تفاقم حدة الفقر نفسه، إذ تقوض الاحتياجات الأساسية للفقراء المعرضين للأخطار تعاني كثيرا من انخفاض قدرة الموارد الطبيعية على الاستمرار. وهذا مايؤدي إلى ظهور " فخ الفقر " الذي هو من السمات المعروفة للنمو غير المستدام. وقد أشارت كل الأطراف من البلدان النامية تقريبا الى الفقر باعتباره التهديد الرئيسي للتنوع البيولوجي، في تقاريرها الوطنية بموجب الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي. ومعظم هذه البلدان تشير الى التخفيف من وطأة الفقر باعتبارها واحدة من الأهداف أو الغايات الرئيسية للاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي.

٢٧- والتنوع البيولوجي ضروري للحفاظ على السلع والخدمات المنتجة من النظام الايكولوجي، ومثال ذلك حفظ النظم الايكولوجية (مثل الغابات) التي تساند الأمن الغذائي والصحة، وتقدم فرصا للدخل، وتقلل من تعرض الفقراء للضغوط البيئية.

٢٨- وسوف تعتمد التنمية المستدامة، وهي نمط من التنمية يلبي الاحتياجات الحالية دون أن يقوض من الفرص أمام الأجيال القادمة، على التأكد من توفير أنواع عريضة من السلع والخدمات من النظم الايكولوجية. وللأسف، فإن الكثير من مبادرات التنمية التقليدية تتحول دون قصد إلى حالات فشل بعد أن كانت تبشر بالنجاح. والتحدي الماثل هو تحويلها الى سيناريوهات تبدأ بالنجاح وتنتهي بالنجاح بالنسبة للجميع، حتى نتمكن من الإشارة إلى تحقق مكاسب صافية من أجل التنمية البشرية، مع عدم تخفيض صافي المنافع والخدمات التي تقدمها النظم الايكولوجية في نفس الوقت. ونحن في حاجة للتأكد من أن المبادلات، التي لا بد أن تتم في العملية الإنمائية، لن تقلل أو تعرقل وظائف النظام الايكولوجي الحرجة الضرورية للإبقاء على التنمية البشرية، والحرص على تقدمها الآن وفي المستقبل.

٢٩- ان النظم الايكولوجية السليمة والعاملة تسهم في الاقتصادات الريفية والحضرية معا، بتقديم طائفة من الخدمات والمنتجات. فقد قدرت خدمات ومنتجات النظم الايكولوجية بحوالي ٣٣ ترليون دولار في السنة، أي أكثر من القيمة الكلية لجميع السلع والخدمات الاقتصادية[١]. وقد أشارت الدراسات التي أجريت مؤخرا الى أن المنفعة الكلية الى نسبة تكلفة برنامج عالمي فعال لصون الطبيعة الآبدة المتبقية تمثل على الأقل ١٠٠:١[٢].

٣٠- كما أن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي يمكن أن يحسن مباشرة من سبل كسب العيش، أي أنه يسهم في تخفيض حدة الفقر.

سادسا - التنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية

ألف - كيف يساهم التنوع البيولوجي في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية

٣١- التنوع البيولوجي ضروري لاستمرارية إنتاج السلع والخدمات من النظم الايكولوجية، والتي بدونها تنهار قدرة الاستمرار لدى الموارد الطبيعية والاقتصادات والمجتمعات التي تعتمد عليها. ولذلك، يمكن القول بان صون التنوع البيولوجي ضروري لتحقيق كافة الغايات الإنمائية للألفية.

٣٢- والواقع أن صون خدمات النظام الايكولوجي يكتسب أهمية حيوية في تحقيق الغاية الأولى ("القضاء على الفقر المدقع والجوع").

---

١ R. Costanza, et. al. , The Value of the World's Ecosystem Services and Natural Capital. Nature 387: 253-260, May 15, 1997: V97.

٢ Balmford, A., Bruner, A., Cooper, P., Costanza, R., Farber, S., Green, R. E., Jenkins, M., Jefferiss, P., Jessamy, V., Madden, J., Munro, K., Myers, N., Naeem, S., Paavola, J., Rayment, M., Rosendo, S., Roughgarden, J., Trumper, K., and R. K. Turner. 2002. Economic reasons for conserving wild nature. *Science*: 297, 950-953.

٣٣- ويتصل التنوع البيولوجي بالغاية السابعة بشكل واضح تماما (كفاءة الاستدامة البيئية)، وهناك مؤشران لها: " نسبة المساحات البرية التي تغطيها غابات " و " نسبة المنطقة المحمية للحفاظ على التنوع البيولوجي للمنطقة السطحية ".

٣٤- أما الغاية الثامنة (إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية) فهي مهمة بشكل خاص بالعلاقة الى اتفاقية التنوع البيولوجي لأنها تجسد، ضمن أمور أخرى، التزام البلدان المتقدمة بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وزيادة الفرص أمام البلدان النامية لدخول الأسواق. غير أن أيا من المؤشرات لتحقيق الغاية الثامنة لا يتناول في الوقت الراهن قياس مقدار ما تقدمه التغيرات في المساعدة الإنمائية الرسمية والترتيبات التجارية من مساندة، أو تحدثه من ضرر، لقاعدة الموارد البيولوجية التي يعتمد عليها في النهاية بلوغ الغايات الإنمائية للألفية.

٣٥- غير أن "الشراكة" تتطلب أيضا أن تقوم كل الحكومات والوكالات والمؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف والمنظمات غير الحكومية والقطاع العام والقطاع الخاص بالعمل معا من أجل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. ويعتبر ذلك مهما جدا لاتفاقية التنوع البيولوجي لأنها: (١) تشكل الأساس المشترك للشراكة العالمية من أجل حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام كإسهام في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، (٢) تتطلب أن تكون عملية الاتفاقية متسقة مع الأنشطة والمبادرات الأخرى التي تهدف الى بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، وتساند النشاطات المنفذة لهذا الغرض. وقد ثبت بجلاء فعلا أن عملية الاتفاقية لها مسوغات في تنمية وتعزيز وتنفيذ هذه الشراكة.

باء - كيف يمكن للغايات الإنمائية للألفية أن تؤثر في التنوع البيولوجي

٣٦- عند وضع سياسات وأولويات التنمية، فمن المهم تقييم كيفية تأثير التدابير المتخذة لتنفيذ الغايات الإنمائية للألفية على التنوع البيولوجي. وثمة مبرران أساسيان لهذه العملية، أولها أن صون التنوع البيولوجي ضروري لتحقيق التنمية المستدامة (وقد سقنا الدليل على ذلك بالفعل) وثانيا، فمن المفترض أن الغايات الإنمائية للألفية تشير الى غايات مستدامة (أي الى غايات إنمائية مستدامة). واذا قبلت النقطتان فان بلوغ الغايات الإنمائية للألفية لا يمكن أن ينتج عنه هبوط كبير وطويل الأمد في التنوع البيولوجي (لأنه لو حدث ذلك فان تلك الغايات، باعتبارها أهدافا مستدامة، لن تتحقق). غير أن ذلك لا يعني ضرورة عدم حدوث تغير في النظم الايكولوجية (مثل موقع التنوع البيولوجي أو موارده ووفرتها المطلقة) أو في بعض مكونات التنوع البيولوجي، ولكن هذا الهبوط في التنوع البيولوجي يجب ألا يتعدى حدودا معينة.

٣٧- ومع ذلك، فمن الناحية العملية تتسم العلاقات المتبادلة بين التنوع البيولوجي والتنمية بالتعقيد. فتحقيق الغايات الإنمائية للألفية لا يشكل بالضرورة في حد ذاته تهديدا للتنوع البيولوجي، ولكن تنفيذ أنشطة إنمائية معينة قد يفعل ذلك. فإذا كانت التنمية متعارضة مع أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، لا يمكن القول إذن أنها مستدامة، أو أنها تساهم في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية. وقد تم استكشاف وتوضيح بعض أمثلة التعارض المحتمل بين الأنشطة الإنمائية والتنوع البيولوجي لكل برنامج عمل مواضيعي في اتفاقية التنوع البيولوجي، وذلك في ملخص مؤقت لنتائج استعراض الروابط بين برنامج عمل الاتفاقية والغايات الإنمائية للألفية المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه.

٣٨- يتمثل التحدي أمام الحكومات في الاستجابة للحاجة الملحة لاتخاذ اجراءات لبلوغ الغايات الإنمائية للألفية بطرائق تتمشى مع اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك: (١) صون التنوع البيولوجي وإسهامه الحالي في سبل كسب العيش للفقراء، و (٢) استعمال التنوع البيولوجي للإسهام في التخفيف من وطأة الفقر. ويتفق الهدفان كلاهما مع أهداف الاتفاقية التي تشمل الحفظ والاستخدام المستدام والتقاسم المنصف للمنافع.

سابعا - استنتاجات بخصوص برنامج العمل والغايات الإنمائية للألفية

٣٩- يهدف برنامج العمل برمته بالطبع الى الإسهام في صون التنوع البيولوجي، ولذا فهو يدعم الغايات الإنمائية للألفية. وتمثل البرامج المواضيعية الخمسة للعمل في اطار الاتفاقية والقضايا التي تشمل عدة قطاعات، تمثل كلها روابط مهمة للغايات الإنمائية للألفية، من حيث ما تقدمه لتحقيق الغايات، والمخاطر التي قد تنشأ عن التنمية غير المستدامة بالعلاقة الى أغراضها.

٤٠- والواقع أن برامج عمل اتفاقية التنوع البيولوجي حول المجالات المواضيعية والقضايا التي تشمل عدة قطاعات ينبغي صراحة أن تقيم صلات مع الغايات الإنمائية للألفية، عند الضرورة واذا كان ذلك ملائما، بما في ذلك الروابط بين أهداف الاتفاقية وغايات الألفية.

٤١- قام الأمين التنفيذي بالفعل بإدماج روابط محسنة مع الغايات الإنمائية للألفية في برنامج العمل المقترح بشأن التنوع البيولوجي للمياه الداخلية (المرفق ١، التوصية ٢/٨) ويقوم بنفس الشيء الآن لدى شرح وتنقيح جميع برامج العمل بدرجة أكبر حسبما هو ملائم.

٤٢- قام الأمين التنفيذي أيضا بإدماج روابط محسنة من خلال الأهداف الموجهة نحو تحقيق نتائج في برنامج العمل (UNEP/CBD/COP/7/20/Add/3)، من خلال أهداف برنامج العمل للتنوع البيولوجي للمياه الداخلية ضمن أشياء أخرى (UNEP/CBD/COP/7/12/Add/3). وهذه العملية مستمرة لجميع المجالات المواضيعية والقضايا التي تشمل عدة قطاعات. وسوف يسعى الأمين التنفيذي الى تعزيز هذه العلاقات كلما سنحت الفرصة.

٤٣- قامت مختلف هيئات الاتفاقية والأمين التنفيذي بقدر كبير من الأعمال التقنية والمتعلقة بالسياسات في اطار كل واحد من المجالات المواضيعية والقضايا التي تشمل عدة قطاعات. وهي جميعا تقدم العناصر " لخارطة طريق " للتأكد من أن بلوغ الغايات الإنمائية للألفية سيستفيد من إسهام التنوع البيولوجي مع ضمان اتساقها مع أهداف الاتفاقية.

٤٤- تقدم منتجات هذا العمل أيضا أدوات مهمة لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية بشكل مستدام. ومثال ذلك أن " النهج الايكولوجي " يمكن، كما شرحنا أعلاه، أن يساعد صانعي القرارات على تقييم "المبادلات" الملائمة في جهودهم لتعظيم المنافع من الأنظمة الايكولوجية (مثل " التخطيط المتكامل لحوض النهر ").

٤٥- وفيما يلي بعض الأدوات الأخرى المعدة بموجب الاتفاقية والتي يمكن أن تفيد في تأمين الإنجاز المستدام للغايات الإنمائية للألفية:

(أ) " التدابير الحافزة "، التي يمكن أن تساعد في التقييم السليم للتنوع البيولوجي حتى يمكن اتخاذ قرارات سليمة طويلة الأجل،

(ب) مبادئ أديس أبابا بشأن الاستخدام المستدام، التي تشجع المنهجيات القائمة على أساس " سبل كسب العيش " والتي تعتبر مفضلة على التقييمات الاقتصادية الكلية بالغة التبسيط،

(ج) خطوط توجيهية لتقييم الأثر البيئي،

(د) بروتوكول قرطاجنة للسلامة الأحيائية، الذي يقدم إطارا لمعالجة المنافع والأخطار الناشئة عن استعمال منتجات التنوع البيولوجي.

٤٦- هناك بعض الأدوات الأخرى الخاصة ببرنامج العمل، والتي ترد في ملخص مؤقت لنتائج استعراض الروابط بين برنامج عمل الاتفاقية والغايات الإنمائية للألفية، المشار إليها في الفقرة ٦ أعلاه. وينبغي الترويج بشكل أوسع للأدوات المتاحة والمحتمل إتاحتها من خلال عملية الاتفاقية باعتبارها إسهاما مهما للاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في الطرائق العملية لتحقيق أهداف إنمائية مستدامة، بما فيها الغايات الإنمائية للألفية.

٤٧- ويقدم نص وقرارات وبرامج الاتفاقية، بالاضافة الى نتائج القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة، صلاحية قوية للأطراف لكي تعزز إسهام التنوع البيولوجي في القضاء على الفقر، وفي نفس الوقت وضع المنهجيات التي تضمن استمرار الجهود الرامية للقضاء على الفقر، على أساس كل حالة على حدة، ضمن اطار الغايات الإنمائية للألفية، بشكل يتمشى مع أهداف الاتفاقية.

٤٨- لذلك، ربما وجد الأطراف أن الوقت مناسب لأخذ هذه الاعتبارات في الحسبان لدى استعراضهم لبرامج عمل الاتفاقية وفقا للجدول الزمني في برنامج العمل متعدد السنوات، وإدخال تعديلات على البرامج عند الضرورة.

٤٩- وربما رغب الأطراف أيضا في اتخاذ الخطوات لانشاء علاقة رسمية وأكثر تفاعلا بين الاتفاقية والمؤسسات التي تقود تنفيذ الغايات الإنمائية للألفية. وقد أصدرت الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية عددا من التوصيات في هذا الصدد في التوصية ١٣/٩.

٥٠- غير أن الروابط بين التنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية، ودور اتفاقية التنوع البيولوجي، ليست دائما مصاغة بوضوح أو بشكل صريح، وخصوصا في المحافل الأخرى بخلاف مؤتمر الأطراف والهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية، والشركاء في الغايات الإنمائية للألفية. وهناك بوجه خاص حاجة الى ما يلي:

(أ) زيادة التوعية بأهمية التنوع البيولوجي للتنمية المستدامة، واسترعاء الانتباه صراحة الى دور اتفاقية التنوع البيولوجي بالعلاقة الى تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

(ب) زيادة التوعية بالأهمية الحالية للتنوع البيولوجي لسبل كسب العيش، وخصوصا بين فقراء الريف. وبينما نجد أن إمكانيات التنوع البيولوجي على الإسهام في التنمية معروفة جيدا (مثل اكتشاف أدوية

جديدة مشتقة من الحيوانات والنباتات ...الخ)، فان المستعملين الحاليين للتنوع البيولوجي لا يحصلون في الغالب على التقدير الوافي. ويعود ذلك جزئيا إلى أن الناس في الكثير من بلدان العالم المتقدم لم يعودوا يعتمدون على التنوع البيولوجي مباشرة في حياتهم اليومية (على الأقل فكريا ان لم يكن عمليا). وهذه بصفة خاصة نقطة من النقاط المهمة التي يجب أن تنقل الى علم المانحين. ويجب علينا أن نقوم بعمل أفضل في توضيح الصلات بين التنوع البيولوجي وسبل كسب العيش، والترويج للتمويل من أجل صون التنوع البيولوجي، في الحالات الملائمة، باعتباره معادلا لمساندة، بل سبل كسب العيش والتنمية المستدامة.

(ج) يجب أن يتم ذلك، ضمن أمور أخرى، من خلال حملات تحسين الاتصال والتثقيف والتوعية العامة في إطار الاتفاقية ومن جانب الشركاء الآخرين في التنمية.

٥١- وربما طلب الى الأمين التنفيذي أيضا، كجزء من المبادرة العالمية للاتصال والتثقيف والتوعية العامة، أن يعد مذكرات موجزة تشرح الصلات بين الفقر، والتنوع البيولوجي، وعملية الغايات الإنمائية للألفية، والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، وذلك بلغات وأشكال تكون متاحة لقطاع عريض من الناس، والتي يمكن أن توزع على قاعدة عريضة من أصحاب المصلحة.

٥٢- ان العلاقة العميقة بين التنوع البيولوجي والفقر، ومن ثم الحاجة الى التعاون بين االتفاقية التنوع البيولوجي والعملية الجارية في اطار الغايات الإنمائية للألفية قد تم الاعتراف بها من جانب الطرفين على أعلى المستويات. وبناء عليه، فلا بد من انشاء منهجيات فعالة لتعظيم التعاون بين عملية الغايات الإنمائية للألفية واتفاقية التنوع البيولوجي.

٥٣- ولإقامة هذا التعاون، يجب على العمليتين بموجب الاتفاقية والغايات الإنمائية أن تعيدا النظر على نحو مستمر في برامج كل منهما، وتحديد أوجه تضافر الجهود، بالاضافة الى تحديد النزاعات المحتملة.

٥٤- ويجب اتخاذ خطوة هامة للنهوض بتضافر الجهود وتفادي نشوء النزاعات. وتتمثل هذه الخطوة في أن يبدأ الأطراف الإبلاغ عن جهودهم نحو الاعتراف بالصلات بين الفقر والتنوع البيولوجي والصلات بين العمليتين. وبالرغم من أن معظم الأطراف من البلدان النامية قد حددت الفقر باعتباره تهديدا رئيسيا للتنوع البيولوجي في تقاريرها الوطنية السابقة، وبالتالي حدد الكثير منهم القضاء على الفقر باعتباره أهم أهدافها أو غاياتها في الخطة الاستراتيجية وفي خطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، فإن التقارير الوطنية الثانية لم يكن بها أي أسئلة تشير الى هذه القضايا. وبناء عليه فمن المهم أن تتضمن التقارير الوطنية الثالثة سلسلة من الأسئلة التي تهدف الى تحديد جهود الأطراف في ربط القضاء على الفقر بالتنوع البيولوجي. وعند النظر في هذه الحاجات، يجب ايلاء الاهتمام لتنسيق الإبلاغ بين مختلف المبادرات من أجل التقليل الى أدنى حد من عبء الإبلاغ الواقع على عاتق الأطراف.

٥٥- ومن المهم بالمثل إدماج قضايا التنوع البيولوجي في العملية الوطنية للإبلاغ في إطار الغايات الإنمائية للألفية. وبناء عليه، يمكن دعوة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى النظر فيما إذا كانت عمليات

الإبلاغ بشأن الغايات الإنمائية للألفية تتضمن تماما الحاجة الى الحفاظ على التنوع البيولوجي وفقا لمبادئ الاتفاقية.

٥٦- ويجب أن يكون هناك اتصال فعال بين العمليتين على جميع المستويات. ويمكن كمساهمة مهمة أن يطلب الى الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية أن تجري تقييما أكثر تعمقا للروابط الرئيسية العلمية والتقنية والتكنولوجية.

٥٧- كما يجب إدماج التنوع البيولوجي تماما في حملة الألفية. وسوف تبدأ هذه الحملة وتنسق الحملات الوطنية حول العالم لزيادة التوعية بالغايات الإنمائية للألفية ومساندتها. ومن الحيوي أن تحتوي هذه الرسائل على إشارات إلى أهمية التنوع البيولوجي وسلامة النظم الايكولوجية للتنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر. وبالتالي، يمكن دعوة حملة الألفية الى العمل مع الأمين التنفيذي تحقيقا لهذه الغاية.

٥٨- تأمل عملية الغايات الإنمائية للألفية في زيادة المساعدة الإنمائية الخارجية بمبلغ يتراوح بين ٤٠ بليون و ١٠٠ بليون دولار في السنة لتلبية الأهداف الإنمائية الموضوعة . ومنذ أوائل التسعينات، حث خبراء التنمية المانحين والبلدان النامية أن يزيدوا الاعتمادات المخصصة للخدمات الاجتماعية الى ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من الميزانيات الوطنية وميزانيات المعونة. والجدير بالذكر أن المعونة للخدمات الاجتماعية – التي تعد حاسمة في تحقيق التقدم بمجالات الصحة والتعليم والأمن الغذائي والمياه والرفاهية البشرية – ما تزال أقل من ١٥ في المائة من المساعدة الثنائية من الجهات المانحة. ويجب أن تفهم احتياجات التنوع البيولوجي باعتبارها ضرورية في سياق تلبية احتياجات الإنسان الأساسية، وهي بذلك تشكل جزءا من مصفوفة للخدمات الأساسية التي تحتاج الى المساندة الزائدة من المانحين.

٥٩- يحتاج صانعو السياسات الى مزيد من الأدوات حتى يتمكنوا من استعمال الأدوات القائمة بصورة أفضل، وكذلك للتعرف على أوجه النزاع المحتملة بين أنشطة التنمية غير الملائمة، وقضايا التنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية. وينبغي أن تشمل هذه الأدوات إرشادات عن كيفية تقرير مجموعة الأهداف التي يجب أن تحظى بالأولوية وتحت أي ظروف. وهذه عملية معقدة ومتكررة. ويمكن للمنهجية التي تعد حاليا بواسطة تقييم النظم الايكولوجية للألفية، لتقدير المبادلات التي يمكن أن يستعملها صانعو القرارات، يمكن أن تكون مفيدة جدا إذا ما طبقت على المستوى الوطني والمحلي.

٦٠- ومن المحتم أن تكون هناك حلول وسط ومبادلات. فأي من الأهداف المحددة تحت الغايات الإنمائية للألفية لا يعترف صراحة بدور التنوع البيولوجي أو اتفاقية التنوع البيولوجي، واثنان فقط من المؤشرات يتعلقان بالتنوع البيولوجي. ونتيجة لذلك، فان المبادلات قد لا تأخذ في الحسبان أوجه التضافر بين بنود الغايات الإنمائية للألفية والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٦١- هناك إجراء مهم للتشجيع على التوصل الى حل وسط يكون أكثر توازنا ويتمثل في إيجاد هدف ضمن الغايات الإنمائية للألفية يعترف صراحة بدور التنوع البيولوجي. وأحد الإمكانيات أن تعتمد عملية الغايات الإنمائية للألفية باعتماد هدف ٢٠١٠ لتخفيض معدل ضياع التنوع البيولوجي كعلامة مؤقتة نحو تحقيق الغاية السابعة بشأن

" استدامة التنمية " بحلول ٢٠١٥، وذلك كما اقترحت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في التوصية ١٣/٩. فمن شأن ذلك أن يشجع على مزيد من التعاون بخصوص نشاط العمليتين بمجال المؤشرات. وينبغي أن تسعى عمليتا هدف ٢٠١٠ والغايات الإنمائية للألفية إلى اعتماد نفس المؤشرات، كلما كان ذلك ممكنا. ويمكن النظر الى " الموارد البيئية " المشار إليها في الغاية السابعة كبديل " لخدمات النظام الايكولوجي "، مما يربط بدرجة أكبر بين هذه الغاية وهدف ٢٠١٠. وينبغي كلما كان ذلك ممكنا وملائما تطوير الروابط بالعلاقة الى الغايات الإنمائية الأخرى للألفية.

٦٢- وثمة إجراء ممكن آخر وهو إدماج المزيد من المؤشرات المتعلقة بالتنوع البيولوجي في نهج الإبلاغ. ويمكن اشتقاق هذه المؤشرات من مجموعة مؤشرات مؤقتة يضعها مؤتمر الأطراف. والمؤشران الحاليان للهدف رقم ٩ في الغاية السابعة هما: " نسبة المناطق البرية التي تغطيها الغابات "، و " نسبة المنطقة المحمية لصون التنوع البيولوجي إلى المساحة السطحية الكلية ". ومن المقترح أن أول الاثنين يمكن أن يعدل ليصبح " امتداد الموائل الطبيعية "، وبذلك يشير الى نطاق عريض من أنواع النظم الايكولوجية بخلاف الغابات. ويجب أن يفهم المؤشر الثاني بحيث يغطي المناطق المائية والبحرية بالاضافة الى المناطق البرية. ويمكن ربط مؤشرات الإضافية بوفرة الأنواع والسلامة الغذائية للنظم الايكولوجية.

ثامنا - مقررات مقترحة

٦٣- بناء على ما تقدم، ربما رغب مؤتمر الأطراف في اعتماد مقرر على النحو التالي:

ان مؤتمر الأطراف،

إدراكا منه بأن قادة العالم في قمة الألفية قد وضعوا الغايات الإنمائية للألفية كركيزة للجهود العالمية لمكافحة الفقر والجوع والمرض والأمية والتدهور البيئي والتمييز ضد المرأة، وأن الغايات الإنمائية للألفية تقدم إطارا لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها للعمل في تجانس نحو تحقيق هذه الأغراض المشتركة؛

وإذ يلاحظ أن بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، وخصوصا الغاية الأولى (مكافحة الفقر والجوع) والغاية السابعة (كفالة الاستدامة البيئية) يعتمد على الحفظ الفعال للتنوع البيولوجي، والاستعمال المستدام لمكوناته، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية؛

وإذ يذكر بأن الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي هي الأداة الدولية الرئيسية لإدماج القضايا المتعلقة بالتنوع البيولوجي في جدول الأعمال الإنمائي للألفية؛

وإذ يشعر بالقلق لأن عدم اتساق الأنشطة الإنمائية مع أهداف الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، بما في ذلك برنامج عملها، ربما أدى فورا إلى تردي التنوع البيولوجي وتقويض استدامته، ومن ثم يحد من بلوغ الغايات الإنمائية للألفية؛

١- يحث الأطراف، والحكومات، والمؤسسات المالية الدولية والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، كإسهام منها نحو بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، على تنفيذ الأنشطة الإنمائية بشكل يتسق مع تحقيق أهداف

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي وهدف عام ٢٠١٠، وبشكل لا يضر بها، وذلك بتحسين السياسات البيئية في الوكالات والقطاعات الإنمائية ذات الصلة، مثل إدماج الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي والغايات الإنمائية للألفية مباشرة في تقييمات التأثير البيئي والتقييمات البيئية الاستراتيجية وغيرها من الأدوات المماثلة؛

٢- *يطلب إلى* الأمين التنفيذي (تمشيا مع التوصية ١٣/٩ الصادرة عن الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية) القيام بما يلي:

(أ) أن يعمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومشروع الألفية التابع للأمين العام للأمم المتحدة، وآخرين، لإيجاد الوسائل الفعالة لإبراز أهمية التنوع البيولوجي في بلوغ الغايات الإنمائية للألفية، وتحديد وإبراز العلاقة بين التنوع البيولوجي وأهداف التنمية البشرية على جميع المستويات؛

(ب) أن يستكشف، مع أمين عام الأمم المتحدة، فرصة اعتبار هدف ٢٠١٠ كعلامة مؤقتة على الطريق نحو بلوغ الغاية السابعة من الغايات الإنمائية للألفية، ألا وهي كفالة الاستدامة البيئية، بحلول عام ٢٠١٥؛

(ج) أن يعمل على نحو وثيق مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومشروع الألفية التابع للأمين العام للأمم المتحدة وآخرين، لإيجاد السبل لاستعمال أهداف ومؤشرات ٢٠١٠ للمساعدة في تحقيق الالهدف ٩ المتفرع من الغاية (انحسار فقدان الموارد البيئية) السابعة من الغايات الإنمائية للألفية (كفالة الاستدامة البيئية) وغيرها من الأهداف الملائمة من الغايات الإنمائية للألفية؛

٣- *يحث* الأطراف على الإبلاغ عن جهودهم على المستوى الوطني لتشجيع الروابط بين العملية المتعلقة بالغايات الإنمائية للألفية والاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي في تقريرهم الثاني القادم؛

٤- *يطلب* إلى الأمين التنفيذي أن يأخذ ذلك في الحسبان عند تنقيح نموذج التقارير الوطنية؛

٥- *إذ يحيط علما* مع التقدير بالمبادرات الجارية التي يقوم بها الأمين التنفيذي، *يطلب إلى* الأمين التنفيذي أن ينشر النتائج الكاملة للدراسة وأن يواصل الترويج لأهمية التنوع البيولوجي للتنمية المستدامة، وسبل كسب العيش، والأمن الغذائي، والتخفيف من وطأة الفقر والقضاء عليه، وذلك في جميع المحافل المناسبة، واستخدام وسائل الإعلام الملائمة بما فيها،على سبيل المثال لا الحصر، الاستعمال الكامل لآلية غرفة تبادل المعلومات، وإضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة ذات الصلة في اطار برنامج العمل للتنفيذ والتواصل، شاملا الاتصال والتثقيف والتوعية الجماهيرية.

مرفق

الغايات الإنمائية للألفية

الغايات والأهداف	المؤشرات
الغاية ١: القضاء على الفقر المدقع والجوع	
الهدف ١: تخفيض نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا إلى النصف	نسبة السكان الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم؛ نسبة فجوة الفقر [عدد الحالات × عمق الفقر]؛ نسبة أفقر خمس في الاستهلاك الوطني
الهدف ٢: تخفيض نسبة الذين يعانون من الجوع إلى النصف بين ١٩٩٩ و ٢٠١٥	انتشار حالات الأطفال الذين يقل وزنهم عن المعتاد (الأطفال أقل من خمس سنوات)؛ نسبة السكان الذين يقل استهلاكهم من الطاقة الغذائية عن المستوى الأدنى.
الغاية ٢: تحقيق تعميم التعليم الابتدائي	
الهدف ٣: العمل بحلول عام ٢٠١٥ على تمكين جميع الأطفال في كل مكان، من الذكور والإناث، من إتمام دورة كاملة للتعليم الابتدائي	نسبة صافي الالتحاق بالمرحلة الابتدائية؛ نسبة التلاميذ الذين يبدأون السنة الأولى ويصلون إلى الخامسة؛ نسبة معرفة القراءة والكتابة في فئة السن من ١٥-٢٤.
الغاية ٣: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	
الهدف ٤: إزالة الاختلاف بين الذكور والإناث في التعليم الابتدائي والثانوي ويفضل أن يكون ذلك بحلول ٢٠٠٥ ولجميع المستويات التعليمية بحلول ٢٠١٥ على أقصى تقدير.	نسبة البنات إلى الأولاد في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ نسبة البنات اللواتي يعرفن القراءة والكتابة إلى نسبة الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة في فئة السن من ١٥ إلى ٢٤؛ نسبة النساء في الوظائف بأجر في القطاع غير الزراعي؛ نسبة المقاعد التي يحتلها نساء في البرلمان الوطني.
الغاية ٤: تخفيض معدل وفيات الأطفال	
الهدف ٥: خفض نسبة الوفيات بين الأطفال الأقل من خمس سنوات بمقدار الثلثين بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥	معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات؛ معدل وفيات الأطفال؛ معدل الأطفال البالغ عمرهم سنة الذين تحصنوا ضد الحصبة.

الغايات والأهداف	المؤشرات
الغاية ٥: تحسين الصحة النفاسية	
الهدف ٦: تخفيض نسبة وفيات الأمهات بمقدار الثلاثة أرباع بين ١٩٩٠ و ٢٠١٥	نسبة وفيات الأمهات؛ نسبة المواليد الذين ترعاهم موظفات صحة مدربات.
الغاية ٦: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض	
الهدف ٧: وقف أو بدء تراجع انتشار فيروس ومرض الإيدز بحلول عام ٢٠١٥	نسبة انتشار فيروس الإيدز بين النساء الحوامل في فئة السن من ١٥ إلى ٢٤؛ نسبة انتشار وسائل منع الحمل؛ عدد الأطفال الذين أصبحوا يتامى بسبب فيروس/مرض الإيدز.
الهدف ٨: وقف أو بدء تراجع انتشار الملاريا والأمراض الأخرى بحلول عام ٢٠١٥	نسبة انتشار ومعدلات الوفاة من الملاريا؛ نسبة السكان في مناطق الإصابة بالملاريا الذين يستعملون وسائل الوقاية والعلاج الفعالين من الملاريا؛ نسبة انتشار ومعدلات الوفاة من السل؛ نسبة حالات السل المكتشفة والتي عولجت بدورة علاجية قصيرة مباشرة (DOTS).
الغاية ٧: كفالة الاستدامة البيئية*	
الهدف ٩: إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية	نسبة مساحات الأراضي المغطاة بالغابات؛ نسبة المساحات المحمية لحفظ التنوع البيولوجي إلى المساحة الكلية؛ استهلاك الطاقة حسب وحدة الناتج المحلي الإجمالي؛ انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (للفرد) واستهلاك المواد الكربونية الكلوروفورية التي تسبب نفاد الأوزون؛ نسبة السكان الذين يستعملون الوقود الصلب.
الهدف ١٠: تخفيض نسبة الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف	نسبة السكان الذين يحصلون بشكل مستدام على مصادر مياه محسنة.
الهدف ١١: تحقيق تحسين كبير بحلول عام ٢٠٢٠ لمعيشة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون من سكان الأحياء الفقيرة	نسبة السكان الذين يتمتعون بوسائل صرف صحي محسنة؛ نسبة السكان الذين يقطنون مساكن مأمونة.

* اختيار المؤشرات للغايتين ٧ و ٨ يخضع لمزيد من التحسين.

الغايات والأهداف		المؤشرات
الغاية ٨: إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية*		
الهدف ١٢:	المضي في إقامة نظام تجاري ومالي يتسم بالانفتاح والتقيد بالقواعد والقابلية للتنبؤ به وعدم التمييز يشمل التزاما بالحكم الرشيد، والتنمية، وتخفيف وطأة الفقر – على الصعيد الوطني والصعيد العالمي	**بعض المؤشرات أدناه ستتم متابعتها بصفة مستقلة بالنسبة للبلدان الأقل نموا، وأفريقيا، والبلدان غير الساحلية والدول النامية الجزرية الصغيرة.** **المساعدة الإنمائية الرسمية (ODA)** صافي ODA كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي للبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية؛ نسبة ODA الثنائية إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية (التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأساسية، التغذية، المياه الصالحة للشرب، والإصحاح)؛ نسبة ODA غير المقيدة؛ نسبة ODA للبيئة في الدول النامية الجزرية الصغيرة؛ نسبة ODA إلى قطاع النقل في البلدان غير الساحلية. **دخول الأسواق** نسبة الصادرات (حسب القيمة مع استبعاد الأسلحة) التي يسمح بدخولها معفاة من الجمارك وبدون حصص؛ متوسط التعريفات الجمركية والحصص على المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس؛ الإعانات المحلية وإعانات الصادرات الزراعية في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للمساعدة في بناء قدرة تجارية. **القدرة على تحمل الديون** نسبة الديون الرسمية الثنائية الملغاة في إطار المبادرة الموجهة للبلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية. خدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات؛ نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة كإعفاء من الديون؛ عدد الدول التي وصلت إلى نقاط القرار ونقاط الانتهاء في إطار مبادرة " البلدان الفقيرة المثقلة بالمديونية ".
الهدف ١٣:	معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نموا تشمل قدرة صادرات أقل البلدان نموا على الدخول معفاة من التعريفات الجمركية والخضوع للحصص؛ وبرنامجا معززا لتخفيف عبء الديون الواقع على البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وإلغاء الديون الثنائية الرسمية وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية بصورة أكثر سخاء للبلدان التي أعلنت التزامها بتخفيف وطأة الفقر	
الهدف ١٤:	معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان غير الساحلية والدول النامية الصغيرة الجزرية (عن طريق برنامج العمل للتنمية المستدامة للدول النامية الصغيرة الجزرية ونتائج الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة)	
الهدف ١٥:	المعالجة الشاملة لمشاكل ديون البلدان النامية باتخاذ تدابير على المستويين الوطني والدولي لجعل تحمل ديونها ممكنا في المدى الطويل	

* اختيار المؤشرات للغايتين ٧ و ٨ يخضع لمزيد من التحسين.

	الغايات والأهداف	المؤشرات
الهدف ١٦:	التعاون مع البلدان النامية لوضع وتنفيذ استراتيجيات تتيح للشباب عملا لائقا ومنتجا	نسبة البطالة لفئة السن من ١٥ إلى ٢٤.
الهدف ١٧:	التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية	نسبة السكان الذين يحصلان على أدوية ضرورية بأسعار يمكن تحملها على أساس مستمر.
الهدف ١٨:	التعاون مع القطاع الخاص لإتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصال	عدد خطوط التليفون لكل ١٠٠٠ نسمة؛ عدد الحاسبات الشخصية لكل ١٠٠٠ نسمة؛ مؤشرات أخرى قيد الدراسة.